مجلةأنثروبولوجيا ISSN:2437-041X
مجلد: 11 عدد: 01 السنة 2025 E-ISSN:2588-2325

مظاهر العنف الزوجي في المجتمع الجزائري
دراسة ميدانية سوسيو انثربولوجيه لحالات من النساء ضحايا العنف الزوجي بولاية تلمسان.

Manifestations of Domestic Violence in Algerian Society: A Socio-Anthropological Field Study of Cases of Women Victims of Domestic Violence in the Wilaya of Tlemcen.

منال كزولي* ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، kezoulimanel@gmail.com
محمد رمضان ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنتmohamed.ramdane1346@gmail.com

تاريخ الارسال:2025/05/02 تاريخ القبول: 24/ 06/ 2025 تاريخ النشر:2025/06/30

ملخص:

تتناول هذه الدراسة قضية مجتمعية وعالمية بالدرجة الأولى هي ظاهرة العنف الزوجي، هذه الظاهرة دائمة الوجود ولها تأثيرات على حياة الأفراد والمجموعات وعلى تنمية الدول واقتصاديها، فالعنف المسلط على المرأة الزوجة يعد السلاح الأخطر لهدم قيام الأسر وتأسيس المجتمعات، ويمثل مشكلة اجتماعية معقدة وعميقة الجذور ساهم التحفظ عليها والاحترام الذي نوليه إلى خصوصية أطرافها في انتشارها وتغلغلها في أوساطنا الاجتماعية باعتبارها مسالة شخصية يصعب اختراقها. حاولنا في هذه الدراسة أن نقف على أهم مظاهر العنف الزوجي ضد المرأة ونسلط الضوء على أنواع العنف الممارس ضدها من: العنف البدني والنفسي والجنسي، وغيره. كما هدفت الدراسة إلى رصد أكثر المظاهر شيوعا وإيذاء لها حيث اعتمدنا في دراستنا على وصف وتفسير واقع نساء كن ضحايا العنف الزوجي باستخدام منهج دراسة الحالة وتمثلت النتائج المتوصل إليها في أن من أهم مظاهر العنف الزوجي قبوله وتقبله في التصورات وفي العلاقات وحدوثه يتجاوز القيم والمعايير السائدة في الثقافات والمجتمعات مما يعيد إنتاجه في مختلف السياقات.

الكلمات المفتاحية: العنف، الزوجي، المظاهر، الضحايا، المرأة.

* المؤلف المرسل (0009-0000-0064-9270)

المؤلف الثاني (0009-0008-7799-2884)

Abstract:

This study examines domestic violence against women, a pervasive global issue significantly impacting individuals, families, societies, and national development. Recognized as a deeply rooted social problem, violence against wives undermines family structures and societal foundations. Its persistence is compounded by societal reluctance to intervene and the perceived privacy of the issue, hindering effective response. This research aimed to identify the key manifestations of domestic violence against women, including physical, psychological, and sexual forms, and to highlight the most prevalent and damaging types. Employing a case study methodology to describe and interpret the experiences of victims, the study found that a crucial factor in the perpetuation of domestic violence is its acceptance and normalization within perceptions and relationships. This acceptance transcends cultural values and norms, facilitating its reproduction across diverse societal contexts.

Keyword : Violence, domestic violence, manifestations, victims, women.

مقدمة:

يشهد المجتمع الجزائري حدوث ظاهرة العنف الزوجي ضد المرأة بل وتفشيها بعيدا عن السياق الاجتماعي والتاريخي الذي أوجدها وبغض النظر عن المستوى التعليمي والثقافي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية التي وصلت إليها المرأة حاليا. فتعرض الزوجة لتجارب العنف يعتبر معاشا نفسيا واجتماعيا مؤلما إذ تتأثر المرأة وأبنائها جراء التعنيف من طرف شريكها بالأفعال العنيفة التي تمارس بحقها بشكل متعمد أو استثنائي فتجعل منها ضحية تحت رحمة جلادها بدلا من زوجة مصون بكنف زوجها وتتحمل مخاطر الموت أو التهديد به باستمرار.

وقد انصب اهتمامنا على دراسة العنف الزوجي ضد المرأة فركزنا على توصيف مظاهره في المجتمع الجزائري وتصنيفها بيد أن هذا النمط ظل مستترا برداء العار محجوبا بستار الصمت مصطدما بحواجز الخوف وضعف التمكين وصعوبة الإبلاغ عنه مما لا يسمح بالكشف عنه إلا مجاهرة أو اعترافا به. كما عملنا على محاولة إزالة اللبس بخصوص تعاطينا مع هذه المعضلة إذ لا ينظر إلى حدوث العنف الزوجي على أنه انتهاكا لحقوق المرأة وامتهان لإنسانيتها بل على أنه شأن فردي وسري ويتسم بالخصوصية. ومنه عمدنا إلى التقرب من الصورة الحقيقية التي يبدو عليها العنف الموجه ضد المرأة في شكله الأكثر ألما والأشد إيذاء، ثم رصد استمرار مظاهره الأكثر خطورة وإلحاحا في النيل منها والحط من شأنها وقيمتها حتى قبل تعنيفها.

ولضبط إشكالية بحثنا قمنا بمهمتين: الأولى تمثلت في محاولة لاستقراء مظاهر العنف الزوجي في المجتمع الجزائري كما تبدو عليه في موقفها الطبيعي بالتتبع والتفحص فمن السهل مع ازدياد الظاهرة في التنامي أن نلقط مشاهد العنف الزوجي والتي صار يستدل عليها بالصور الموثقة وبالشهادات

الحية التي ترد إلى المسامع في كل زمان ومكان. أما المهمة الثانية فتمثلت في التقرب من حقل الدراسة والقيام بالدور الاثنوغرافي والتقصي عن أحوال وتفاصيل الحياة الزوجية لدى بعض الأسر والتنقيب عن أسرارها في أوساطنا الاجتماعية، ومن خلال مسارنا المهني والاحتكاك ببعض الموظفات في المؤسسات التربوية والصحية كشف لنا المستور شريحة من النساء أقرن بحدوث العنف ضدهن وتعشنه.

وأثناء حصد مختلف مظاهر العنف الزوجي لاحظنا أن انتشار السب والشتم وإساءة المعاملة الموجهة نحوالمرأة بإمكان أن يؤدي إلى سلوكيات الضرب والاعتداء وإلى تطورها إلى أفعال التحرش والاغتصاب لتصل إلى الشروع في القتل والهلاك وهو ما مهد الطريق إلى تحرير جهلنا بالحياة الخاصة لمجتمع الدراسة. فصوبنا عدسة البحث لتعرية الجانب الغامض لظاهرة العنف الزوجي، فجاء تساؤلنا: هل يستوجب على المرأة المعنفة الكشف عن مظاهر العنف الزوجي الممارس ضدها أم العيش مع هذا السر وإنقاذ مظاهر الحياة الزوجية؟ هل عليها التظاهر بأن حياتها مع الشريك لابد أن تستمر رغم حدوث كل أشكال العنف المعلن ضدها أم فقط البعض منها؟

لنحيط منهجيا بهذا التساؤل كان لزاما علينا الانخراط في هذه التجربة فافترضنا فرضية عامة مفادها أن الزوجة المعنفة تحيا واقعا مريرا يستمر ويتجدد وينتج عنه وضعيات متعددة وخيارات بعضها محبطة وبعضها مهددة لكيانها وحياتها ومستقبلها وأبنائها في مواجهة كل أشكال العنف ضدها فجاءت الفرضيات الجزئية على هذا النحو من الوضع:

أ-ممارسة العنف الزوجي ضد المرأة يرجع إلى سيطرة مظاهر اجتماعية وثقافية.

ب-ممارسة العنف الزوجي ضد المرأة يرجع إلى سيطرة مظاهر علاقات القوة الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة تاريخيا.

ج-ممارسة العنف الزوجي ضد المرأة يرجع إلى سيطرة خيارات البقاء في العش ألزوجيه وتحمل كل أنواع العنف حفاظا على العشرة الزوجية وبإخفاء الآثار والأضرار الجسدية والنفسية.

شملت أهداف البحث تبيان أن العنف من قبل الشريك حتى وإن لم يفصح عنه كاملة فهو ليس مجرد سلوك يهدف إلى التسبب بأضرار جسدية، جنسية ونفسية للمرأة بل هو سمة حضارية يعاد إنتاجها عبر الأجيال حتى إن عوقب المعتدي فالآثار تبقى أليمة والعواقب وخيمة تخلف شخصيات معتلة مما جعل دراستنا له تطمح في التعرف على خفاياه وتأثيراته على الشأن الإنساني في الحياة.

استندت دراستنا لمظاهر العنف الزوجي على وضع صورة تفصيلية لمحددات الظاهرة، إذ لجأنا إلى زيارة النساء ضحايا العنف الزوجي في بيوتهن والتعامل معهن لتسهيل مهمة البحث فوقع الاختيار على عرض سير حياة ثلاث نساء تعرضن للعنف من قبل شركائهن. فقمنا أولا بتحديد بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بحالات عايشن العنف الزوجي وثانيا وصف أشكال العنف المسلط عليهن وثالثا تحليل أحداث وتجارب العنف ضدهن والتدقيق في تفسيرات المسارات الفردية لهن

كضحايا، وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة المعتمد على المقابلات الفردية مع النساء اللواتي تعرضن للعنف على مدار سنوات في حياتهن الزوجية.

الإطار المفاهيمي للدراسة

1. مفهوم العنف الزوجي:

يعرف العنف ضد المرأة في إعلان هيئة الأمم المتحدة بشأن تقليل العنف ضد النساء لعام 1993 على أنه:

أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه آذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (UNITED NATED, 1993, p. 02).

نستنتج من هذا التعريف أن مفهوم العنف ضد المرأة يتضمن عنصرين:

الأول: أن العنف هو فعل عنيف يقوم على أساس نوع الجنس والموجه ضد المرأة بشكل متعمد واستثنائي لاعتبارها أنثى إذ ينظر إليها على أنها مخلوق دوني بسبب الاختلاف الخلقي بينها وبين الرجل جينيا وهرمونيا وجسديا أدى إلى فروق في الخصائص الفيزيولوجية بين الجنسين حسمت فكرة ضعف القوة البدنية لديها مقارنة مع الرجل وأسست لقضية عدم التساوي بينهما. وقياسا على هذا العنصر هناك من عرفه على أنه ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص،سواء كانت زوجة،أو أما،أو أختا،أوابنة،ويتميز بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة (بنات، 2008، صفحة 21).

الثاني: أن تكون نتيجة هذا الفعل العنيف هو إلحاق ضرر وآذى أو معاناة جسدية أو نفسية أو جنسية للمرأة أو أن يكون من المرجح أن يؤدي إلى ذلك (محمود، 2007، صفحة 15). ويُشير ذات التعريف إلى أربعة عناصر مفسرة لظاهرة العنف وهي: مرتكب العنف ضحية العنف شكل العنف ونتائجه. أما العنف المسلط على الزوجة يعتبر من أكثر أنواع العنف الأسري وقوعا باعتبار أن المعنف أضعف ممن يصدر منه العنف ويشمل أنواع عديدة من العنف كاللفظي، الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي حيث تبين من "جميع الدراسات التي تجريها–الدول العربية على ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى وأن الزوج بالتالي هو المعتدي الأول، يأتي بعدها في الترتيب الأبناء والبنات كضحايا إما للأب أو للأخ الأكبر أو العم فبنسبة99 %يكون مصدر العنف الأسري ومنه الزوجي رجل"(بوعلاق، ب.ت، الصفحات 99-101)

وبهذا يعتبر العنف الزوجي ضمن دائرة العنف الأسري حيث تعرفه فاطمة أحمد أمين بأنه:

كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أعضاء النسق الأسري نحو بعضهم بعضاً أو نحو الآخرين، بهدف إلحاق الأذى أو الضرر المادي أو المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر مع توافر عنصر القسوة وممارسة القوة لإلحاق الأذى بالمستهدفين من العنف.

ويظهر العنف الأسري في عدة مستويات هي:

أ-عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين.

ب-عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء.

ج-عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء.(أحمد، 1999، صفحة 272)

2.مظاهر العنف الزوجي ضد المرأة:

1.2.العنف البدني:

من أكثر مظاهر العنف المسلط على الزوجة، ويكون باستخدام القوة البدنية بشكل متعمد تجاهها بغية السيطرة عليها أو تخويفها أو تهديدها، وتكون آثاره بادية للعيان وملفتة للانتباه على جسدها، كما يمارس ضدها على أنه وسيلة عقاب يستخدم فيه الأيدي والأرجل أو أي أداة تقع في متناول اليد، فهو عنف يلحق الأذى بالمرأة عن طريق الضرب الجرح والقتل ويفضي إلى آلام وأوجاع ومعاناة ويخلف أضرار مادية ملموسة تصل إلى الإجهاض في حالات الحمل سواء المرغوب والغير المرغوب فيه. تتمثل أفعاله في البصق الشد من الشعر، العض، الصفع، الضرب بالأيدي وباللكمات، الرفس بالأرجل وبالركلات، الخنق، الكسر، الطعن بالأدوات الحادة اتجاه أعضاء الجسم والتعذيب بها، الذبح، التهديد بالسلاح الحرق أو الكي بالنار والتشويه المتعمد لجسدها، الرمي بالأشياء القاسية، الدفع من الأماكن العالية والطرح أرضا فضلا عن التخريب ،السرقة وإتلاف ممتلكات الضحية و غيرها من الأفعال المؤدية (عمران، 2003، صفحة 123)

2.2.العنف الجنسي:

يصنف على أساس المساس بالسلامة الجنسية لأي كائن بشري، وشأنه إلحاق الإيذاء الجسدي-الجنسي به وتفيد ممارسته أن تكون القوة المستخدمة تمس بدن الطرف الأخر ضد إرادته حيث أن هذا المساس والإيذاء هو الحد الأدنى للعنف الذي يصل إلى الجرح والقتل وهو أقصى مدى لإيذاء البدن الذي تختلج فيه الروح وتنبعث فيه الحياة (محمود، 2007، صفحة 10).

والعنف الجنسي الواقع من الرجل ضد زوجته يمثل وسيلة لاستخدام نفوذه وسلطته الذكورية لممارسة الجنس معها وإتيانها رغما عن جاهزيتها دون مراعاة وضعها النفسي أو الصحي لتحقيق الإكراه باعتباره النتيجة المترتبة على الوسائل المستخدمة لقهر الإرادة ويتحقق الإكراه بأن يلجأ الزوج العنيف إلى استخدام القهر والإجبار لإرغام الزوجة المعنفة قبول الاتصال الجنسي به وأو إعدام

حريتها في اختيار الوضعيات الصحية والشرعية المتعارف عليها في آداب الجماع والظروف المواتية لذلك، كما يمتد إلى إكراهها على الممارسات الجنسية التي تتنافى وقواعد الأخلاق والدين والممارسة الطبيعية (كرادشة، 2009، صفحة 37)

وينقسم الإكراه إلى نوعين المادي والمعنوي، فالإكراه المادي يطال البدن ويحمله على الخضوع للإرادة والاستسلام للرغبة ويشله ويعجزه عن المقاومة أما الإكراه المعنوي يكون بإيذاء الضحية أو شخص وثيق الصلة بها وتهديدها في مالها وسمعتها على نحو القبول الاتصال الجنسي بها عنوة وإرغاما (محمود، 2007، الصفحات 11-12).

3.2العنف النفسي:

من أقوى وأشد مظاهر العنف ، النفسي ويصنف على أساس القيام بأعمال متسلطة وتصرفات قهرية تحدث على يد شخص معلوم الهوية أو عدة أشخاص مقربين منها: كالأب أو الأخ أو الزوج أو أحد الأهالي الذين يمتلكون القوة والسيطرة لجعل ممن هي أضعف منهم بدنيا وأقل منهم اجتماعيا متضررة نفسيا ومتألمة معنويا، بحيث يؤثر هذا العنف على فعالية الوظائف الوجدانية والذهنية والسلوكية للمرأة والنمو الأمثل لشخصيتها.

ويمثل العنف النفسي الذي يمارسه الرجل في إطار العلاقة الزوجية كل سلوك يتضمن التعنيف النفسي للزوجة ويعكس عدم وجود بدائل فعالة لاستعمال القوة ضدها (حجيمي، 2014، صفحة 96) فيقع عليها دون أن تكون هناك أعراضا ملموسة تؤكد حصوله وأثارا جسدية ثبت حدوثه مما يجعل إدانة الفاعل غير ممكنة وتجريمه صعب، ويؤدي إلى إثارة قلق نفسي دائم عندها وشعور بعدم الأمن والاستقرار لديها.

وتشمل مظاهره الإيذاء العاطفي للزوجة والذي يهدف إلى رفضها كشريكة والحط من قيمتها وإذلالها أمام الغير، أوبغرض التحكم فيها وإخضاعها، فيعنف الزوج ضد الزوجة لإهانتها واحتقارها وبالسخرية منها وبتخويفها ومعاملتها بقسوة وحرمانها زيارة أهلها أو حبسها ضد إرادتها ويصل إلى تهديدها بالهجر والطلاق وعدم الإنفاق عليها. كما تشمل الإساءة اللفظية متمثلة في سبها وشتمها بالكلمات البذيئة، والصراخ عليها ومعايرتها وقذفها زورا وتأنيبها ولومها بقصد الإيذاء أو بالإساءة الغير اللفظية متمثلة في الاستخفاف بها بالنظرات الجارحة وتجاهلها وإضعاف معنوياتها، واستغلالها وإجهادها والتلاعب بها وغيرها من السلوكيات المشينة لكرامتها والمحبطة لمشاعرها والمهينة لقدرها ولمكانتها وتقليل نظرتها لنفسها ونظرة الآخرين لها فتفقد الثقة بنفسها ويضعف تقدير ذاتها فتنتهك إنسانيتها.

الإطار المنهجي للدراسة

1.المنهج المعتمد:

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على توصيف الممارسات العنيفة من قبل الزوج اتجاه زوجته في المجتمع الجزائري وبالأخص بمدينة تلمسان وضواحيها وصادفتنا حالات من ضحايا العنف الزوجي أبدت تعاونا وقبولا في مشاركتها تجارب العنف المسلط عليها فاعتمادنا منهج دراسة الحالة واستخدمنا المقابلة الموجهة والنصف موجهة لضمان جمع المعلومات المتناسقة وذات دلالة حول نساء تعرضن للعنف من شريك يقيمن معه وبالتالي هن ضحايا عنف زوجي مهما كان شكله.

وفي هذه الورقة البحثية نحاول عرض ثلاث حالات لنساء معنفات قدمن شهادات شخصية واعترافات صريحة عن ممارسة العنف الزوجي ضدهن من مجموع عينة بلغت ثمانية عشر(18) امرأة ضحية للعنف الزوجي.

2.الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الحالات ضحايا العنف الزوجي:

الحالة رقم01:(ح.ع) عمرها 32سنة، مستواها التعليمي ثانوي حلاقة، تقطن بضواحي دائرة الرمشي بولاية تلمسان في انتظار النطق بحكم الطلاق لديها طفل ومقيمة ببيت والدها بعد إجراءات الطلاق زوجها يبلغ 36سنة، مستواه التعليمي ثانوي شغل منصب حرس شخصي سابق لأحد رؤساء الجزائر الراحلين وضعيته المهنية بطال، عمر الزواج08سنوات، حالتها الصحية جيدة.

الحالةرقم02:(ح.غ) عمرها41 سنة مستواها التعليمي متوسط ماكثة بالبيت تقطن بضواحي دائرة الرمشي، لديها أربعة أطفال(ذكر وثلاث إناث).زوجها يبلغ 42 سنة، مستواه التعليمي ثانوي، عامل أجير في محل لبيع الحلويات ملك لأخته، عمر الزواج 19سنة،تسكن مع العائلة الممتدة تعاني من عدم انتظام الضغط الدموي.

الحالةرقم03:(ف.ب)عمرها66 سنة، أمية، ماكثة بالبيت تقطن بمدينة الرمشي، أم لعشرة أبناء(02ذكورو08إناث) وجدة لأحفاد. سن زوجها73سنة، أمي، يمارس نشاط تجاري مزدهر ومكانته المادية مقتدرة تسكن في بيت خاص رفقة ابنها المتزوجين ،عمر الزواج 58سنة، حالتها الصحية عليلة تعاني من أمراض مزمنة كارتفاع الضغط الدموي واضطرابات الغدة الدرقية وعلامات تدهور الصحة العامة.

3.وصف مظاهر العنف الزوجي ضد الحالات حسب نتائج الدراسة الميدانية:

الحالة رقم 01:

التقينا بالحالة(ح.ع) في إحدى المناسبات العائلية لصديقة مقربة، وبعد حديث شيق وطويل دار بيننا عن اهتماماتها وطموحاتها مستقبلا، صرحت بأنها كانت ضحية للعنف الزوجي طوال ثماني سنوات، حيث تعرضت لتجربة عنف قاسية من طرف زوجها جعلها تطلب الطلاق هروبا من واقعها

المرير. وبعدما عرضنا عليها المشاركة في الدراسة الميدانية وافقت على أن تخبرنا تفاصيل قصتها مع العنف الزوجي ودعتنا إلي بيت أهلها وصرحت برغبتها في التعاون معنا ومنه تعددت زيارتنا لها في مقابلات منظمة خدمة لأغراض البحث.

الضحية(ح.ع) لاقت شتى أنواع العنف الجسدي والمعنوي والجنسي كما وصفته وصرحت بأن زوجها عانى من مشاكل صحية متقدمة في سن شبابه مباشرة بعد الارتباط بها، وبعد مرور سنة على زواجهما أصيب باضطراب عقلي وثق بشهادة طبيب مختص في الأمراض العقلية حيث تم على إثره توقيفه عن العمل وإحالته إلى التقاعد النسبي بسب تعرضه لحالة صحية متأزمة.

استهلت الحالة(ح.ع) اعترافاتها حول أسرار حياتها الزوجية الماضية بسرد أمنيتها الوردية قائلة: «تمنيت الزواج من رجل يسعدني اخترته عن قناعة ورضا وأن أحيا حياة جملية وسعيدة وآمنة معه ففي زفافي كنت أسعد عروس لكن بعد زواجي منه اكتشفت نهاية العالم». تم تحسرت على ماضيها ومشاعر الأسى بادية عليها فأضافت: «عشت حياة هنيئة في بيت أهلي وعائلتي متفتحة ومتفهمة عكس عائلة زوجي نمط عيشهم مختلف وعاداتهم وتقاليدهم مغايرة تماما عنا»

صرحت الحالة لنا أن مظاهر العنف الزوجي ضدها مورست منذ ليلة زفافها حيث أرغمها زوجها باستخدام القوة على معاشرتها إجبارا فأفادت قائلة: «وأنا عروس تنتظر قدوم عريسها بفرح وسعادة جالسة على كرسي دخل بقوة لغرفة نومنا وملامح الغضب والعصبية بادية على وجهه امتلكني الرعب حينها من شدة الخوف ولم أعي ما حدث في تلك الليلة إلا أنني أذكر أنه وجه إلي ركلات بالأرجل»

وعندما سألنا الحالة عن كيف تم زواجها منه أجابت: «إنه ابن المنطقة ويعرف أهلي جيدا وعند خطبتي منه كان يعمل بالعاصمة حارس شخصي في الحرس الجمهوري التقيت به قبل مراسيم الخطوبة أعجبني كثيرا واقتنعت بطلبه للزواج وبمحض إراداتي وافقت نظرا لمنصبه المرموق الذي أبهرني حينها»

واصلت الحالة(ح.ع) وصف سلوك زوجها بأنه كان دائم الشجار والصراخ في وجهها وأنه كان مدمن على الخمر والمخدرات التي وجدتها بملابسه صدفة حيث كانت سببا وجيها لتعنيفها إذ أقرت أنها أتلفتها وأنكرت ذلك أمامه فتعرضت للضرب بشدة من طرفه وبسبب الإفراط في تناوله للمخدرات تطورت حالته إلى ممارسة اعتداءات جسدية متكررة ضدها كالجرح والكسر والتهديد بالقتل ومحاولات لاستفزاز أفراد عائلتها والتعرض إليهم لدرجة لا تحتمل فقالت: «لقد حمل الساطور في وجه والدي وجاء لبيت عائلتي وهددهم في إحدى المرات التي غادرت بيت زوجي طلبا للدعم والمساندة من طرفهم بسبب تعنيفه لي»

اعترفت الضحية أن زوجها بعد أن توقف عن العمل صار يصرف معاش تقاعده على المخدرات وكانت تعيل العائلة خصوصا بعد مولدوها الأول تحملت مسؤولية الإنفاق عليهما معا، أضافت أنها

كانت تتأمل تغير أحوالها مع زوجها العنيف الذي لم تكن لغة الحوار عنده إلا الضرب المؤذي قائلة: «كان لا يسب ولا يشتم ولا حتى يتكلم يضرب فقط بشدة ولا يرتاح إلا أذا رأى آثار الجروح أو الدم على رأسي وأنا مع كل هذا التعنيف أفر هاربة منه مختبئة فمن جراء عنفه الشديد لم يكن يجرأ أحد على مواجهته من أفراد عائلته»

أنهت الحالة سرد تجربتها حول العنف الزوجي قائلة: «عندما ضربني زوجي لأول مرة بكيت وصرخت ولم أجرأ الرد عليه في كل مرة يعنفني كان يهددني بالقتل ويردد قائلا: «العقوبة ليك ستموتين» ولكن عندما ساء الحال بيننا وتيقنت أنه قادر على محاولة قتلي حينها خرجت من المنزل وغادرته واتجهت إلى بيت أهلي ولم أفكر بأن أتجه إلى أي مكان آخر خفت من العيب و العار وفيما يمكن أن يفعله معي انتقاما مني»

أخبرتنا(ح.ع) تفاصيل مؤلمة عن حياتها الزوجية فقد تم استخدام القوة الجسدية للسيطرة عليها وإذلالها وما زاد خطورة ذلك هو ترسيخ التفوق باستخدام القوة المادية ضدها وضد أهلها وهو الأمر الذي جعلها تلجأ للقضاء فقدمت ملفا طبيا ثقيلا بخصوص الحالة الصحية التي كان يعاني منها زوجها آنذاك كما استعانت بخبرة الطب الشرعي بخصوص إقرار العنف الممارس ضدها لتستفيد من حكم الطلاق.

أثناء صيرورة المقابلات كانت تنتظر النطق بالطلاق والحصول على حضانة ابنها رافضة بقوة العيش مع زوج معتدي ومعنف تحت سقف واحد ومعلنة أن طاقة تحمل العنف الزوجي لديها قد نفذت فلا صبر ولا رغبة لديها في الاستمرار معه، حتى لو وصل ذلك بقطع مارتون طويل للتخلص من علاقة زوجية مؤدية لحد الموت هكذا أقرت الحالة وكلها أمل شديد في أن تنهي الرباط الزوجي وتحيا حياة هادئة رفقة ابنها ووالديها.

الحالة رقم 02 :

لم يكن من الصعب علينا أن نصل للحالة الثانية فهي من معارفنا التي تربطنا بها علاقة قوية إلا أن مشاركتها في الدراسة الميدانية وتنظيم المقابلات معها تطلب منا التنقل مرارا لبيت عائلتها الممتدة بحجة أننا في زيارة ودية لهم، كما استدعى الأمر في بعض المرات الاتفاق مع الحالة للمبيت عندها دون إشعار منا لباقي أفراد العائلة أننا في مهمة بحث.

قبل ترتيب لقائنا مع الحالة(ح.غ) قصد الشروع في سرد تجربتها عن العنف كان زوجها عاطلا عن العمل لكنه حصل على عمل تدبر به شؤونه حينها وأثناء مقابلتنا لها لأول مرة روت لنا قصتها بكل أسى وألم قائلة: «قبل هذا اليوم كان زوجي قد سافر إلى فرنسا و مكث بها ثلاث سنوات متجاهلا وجودي بحياته، فبعد تعنيفه الجسدي لي سابقا عانيت لاحقا الهجر والحرمان المادي ،بقيت أسكن

مع العائلة الموسعة وهو غائب عن البلد وأقوم بخدمتهم ضمانا لإعالة أبنائي وحفاظا على زواجي ممن ارتبطت به شغفا بعد علاقة حب معه دامت سنوات» ثم صرحت لنا في مختصر قصتها: «كان أهل زوجي يودون تزويجه لابنة خالته، لكنه رفض الزواج بها وهدد عائلته بأن يتزوج من يختار أو يهجر البيت وبناءا على هذا الموقف الذي كنت فخورة به آنذاك تمت خطبتي منه وتزوجنا»

ومن دون خجل وبمزيد من الأسى وافقت الحالة على أن تشاركنا وقائع العنف الممارس ضدها لمدة 18سنة من مختلف مظاهر الهجر والحرمان والاعتداء البدني والاحتقار والتجاهل على حد قولها إذ أقرت بأن حياتها الزوجية لم تكن سعيدة كما حلمت بها وهي شابة واعترفت قائلة: «ماعدا السنة الأولى من زواجي عشتها بفرح وهناء معه وبعد ازدياد ابني البكر انقلبت الأمور رأسا على عقب ومنذ ذلك الوقت بدأت معاناتي الحقيقية معه»

تبين من تفاصيل قصتها أنها شهدت أحداث مؤلمة وقاسية فصرحت: «صار زوجي على مضي عام من زواجنا كثير التغيب عن البيت لا مبالي بمسؤولياته نحونا، صار مدمنا على الخمر وزير نساء فقد هجرني وقتا طويلا ولم يحضر مولد بناته الثلاث إطلاقا وعندما كنت أناقشه عن سلوكياته المؤدية وألومه عليها كان يصرخ بوجهي ويثور علي قائلا: أني أراك سوادا قاتما فاغربي عن وجهي»

كما أفادت الحالة أنها شكت بتصرفات زوجها الغير الاعتيادية إذ لاحظت عليه تغير مستمر وبشكل مفاجئ في سلوكياته معترفة :«كان زوجي يتردد على بيت خالته يوميا يأكل وينام عندها ويقضي معظم وقته هناك الأمر الذي أثار انتباهي فلجأت لإحدى العرافات لأعرف دواعي هذا التغير فأخبرتني أنه مسحور بفعل فاعل يود إيذائكما معا معلنة لي من له مصلحة في التفريق بيننا» وأضافت :«حينها كنت حاملا بابنتي الأولى في أواخر الشهر الثامن أصر زوجي على الطلاق مني وكوني لم أتحمل تصرفاته القاسية معي إذ كان لا يبالي بي ويسيء معاملتي مثلت أمام المحكمة واستجبت للدعوة القضائية، لكن القاضي رفض حينها إصدار الحكم بالطلاق نظرا لوضعيتي في الحمل فحكم علي بالرجوع إلى بيته، لكن زوجي رفض هذا الحكم وظل يضايقني لفترة طويلة و يعنف ضدي ومع ذلك تحملت الإيذاء النفسي والبدني لأتمكن من استرجاعه وبقائه بجانبي خصوصا لم أشأ حينها أن أيتم ابني وأيضا كنت على وشك انتظار مولود جديد في الطريق»

وعندما سألنا الحالة عن أسباب تمسكها بزوجها رغم تعنيفه لها أجابت :«حقيقة كنت أرفض الطلاق منه خشية من الفضيحة في وسط أهلي وظلم الزمن لو فعلا انفصلت عنه فلم أكن قادرة على تحمل وضعية المرأة المطلقة لأني لم أكن أملك دخلا مستقلا لإعالة نفسي وأطفالي وبسبب نظرة العار والوصم التي تلاحق المرأة المطلقة في أوساطنا وحتى بعد جلسات الصلح التي تمت بيننا على يد القضاء تعنت زوجي وأصر على انفصالنا ومن دون جدوى وافقت على الطلاق وصدر الحكم بصفة نهائية وأنا حامل بابنتي الثانية في شهرها الأول والتي ولدت بعدها ببيت عائلتي وأنا ضحية عنف مطلقة »

ترى الحالة أن عنف زوجها ضدها لم يكن سلوكا مقصودا وتبرر ذلك بأنه عمل من(سحر التفريق)، وأن خطوة الطلاق التي أجبرها عليها زوجها لم تكن من تلقاء نفسه ولا خيارا لترك البيت الزوجية بل هي من تبعات هذا العمل الشنيع الذي ارتكب في حقهما معا، وبأن محاولات التفريق بينهما باءت بالفشل بالعكس استمرا زواجهما بعد أن أدركا كليهما حقيقة استحالة الانفصال عن بعضهما فصرحت لنا: «بدأت معاناتي الثانية بعد الطلاق فلم يكن هذا القرار مخلصا لكلينا فبعد الانفصال بدأ زوجي يلاحقني إلى بيت والدي ويزعجني بمراقبته لي ونحن مطلقين واستغربت لأمره فكيف له أن يطلب الطلاق ثم يتحرش بي تضايقت من تصرفاته جدا لدرجة أني كرهت المكوث ببيت عائلتي ومللت من هذا الوضع وفكرت ماليا بأن أبحث عن حل لهذه المشكلة وخصوصا بعدما وجدت في ساحة منزلنا طلاسم وتمائم من عمل السحر حينها اتجهت للعرافة مرة ثانية لأتمكن من الوقوف على هذا الأمر الخطير الذي أصابنا وهنا فقط تيقنت أن أحداث مأساتي كلها حسد ومكائد مدبرة لنا وعليه عندما طلب مني العودة فقط أشهر معدودة بعد الطلاق فعلت من دون تردد وعدت إليه»

وعن معرفة هل استمرت مظاهر العنف الزوجي ضدها بعد عودتها إلى زوجها لم تنكر الحالة أن الوضع قد تحسن وأن زوجها توقف عن تعنيفها، بل أكدت لنا أن حالها استاءت معه وخصوصا عندما رزقت بالطفلة الثالثة منه، حيث صرحت: «لم يكن ينفق على أطفاله بل استمر في عدم تحمل مسؤوليته اتجاههم لولا أهله ودعمهم ماديا ومعنويا لي، عانيت معه الحرمان بكل أنواعه ثم كنت أنزعج إذا بقي خارج البيت لفترة طويلة لأني كنت أعرف أين يكون وماذا يفعل؟ فالخمر ومغامراته النسائية هي السبيل لذلك وتراكمت ديونه وأصبح متهورا وغير مبالي بنا، وإذا سألته عن سبب التأخير يرفض إجابتي قائلا: "واش دخلك؟" وبأسلوبه الساخر مني والمستفز صرت لا أتمالك أعصابي حتى انهار عليه بالأسئلة والسب والسخط وأعترف صدقا أني كنت أتعارك معه ليصل به الحد ليضربني من جديد».

قصة الضحية(ح.غ)هي شهادة عن العنف الزوجي فقد لوحظ عليها أثناء المقابلة مشاعر شديدة من الخوف والعجز والتوتر والقلق وهي تسرد قصتها حتى أن نبرة صوتها كانت خافتة جدا وفيها رنين من الألم كانت تعاني من عدم انتظام الضغط الدموي لديها، وأصبحت مهددة في سلامة صحتها النفسية والجسدية بالإضافة إلى احتمالية الإصابة باضطرابات أخرى جراء انعدام الأمن بجانب زوجها مفصحة لنا بأنها تتظاهر علانية أمام الآخرين بالسعادة الزوجية وبالاستقرار لكنها تتألم حرقة وظلما في السر لتنقد مستقبل أطفالها الصغار فليس لها ما يخلصها منه متقبلة واقعها وراضية به.

الحالة رقم 03 :

السيدة(ف.ب)من الضحايا اللواتي وافقت على المشاركة في الدراسة الميدانية برغبة قوية منها بحجة أنها تحتاج إلى تفريغ نفسي لما عاشته من هم وغم على حد تعبيرها. وقد تقرر تنظيم مقابلتها

بالاتفاق معنا تارة في بيتها وتارة في أحد بيوت بناتها المتزوجات حيث تخيرت الوقت والظرف المناسبين لننتقل بدورنا إليها وتفرغ ما في ذاكرتها من مشاهد وتجارب عنف زوجي.

أثناء اللقاء الاول والتعريف عن نفسها أخبرتنا بأنها ولدت بعهد الاستعمار فلم تتلقى تعليما على غرار إخوتها الذين حققوا نجاحا دراسيا ومهنيا متميزا، وقد بدت عليها مشاعر الحسرة والأسف لحالها إلا أنها أعلنت أن طيبة وحنان والديها عليها منذ صغرها كانا لها الملاذ والشفاء معا حتى بعد ارتباطها بزوجها كانت دائما الابنة المطيعة لهما.

عانت(ف.ب)من مظاهر العنف الجسدي والمعنوي بدرجات متفاوتة خلفت لها إصابة على مستوى الأنف أفقدتها حاسة الشم لمدة تفوق 30 سنة بسبب التعنيف المؤذي من طرف زوجها وبرغم ذلك لم تجد إحراجا في البوح بتجربتها حول هذا العنف الموجه ضدها.

اعترفت الضحية بعد اطلاعنا على هذه الحادثة في مقابلة استهدفت رصد مظاهر الزوجي ضدها بأنها لن تسامح زوجها عن ما اقترفه في حقها حيث لاقت كل أنواع الاهانة والذل والسيطرة والإخضاع من طرف زوجها وعائلته معترفة: «مجرد أيام وشهور معدودات بعد الزواج وبدأت أعيش حالة الرعب والشقاء مع زوجي، كنت أعيش في العائلة الموسعة رفقة حماتي وبناتها، أشقى لأداء الأعمال المنزلية المجهدة وألبي طلبات أفراد عائلة الزوج ومع ذلك تعرضت لظلم حماتي وحقدها الغير المبرر علي»

صرحت الضحية(ف.ب) حسب شهادتها المنقولة أن عنف زوجها المسلط عليها كان نتيجة تدخل الحماة في حياتها الزوجية بشدة وبقوة. أفادت لنا في أقوالها: «حماتي كانت امرأة متسلطة لم يكن يروق لها شيء ولا يرضيها أي أمر، فكل عمل أو سلوك أقوم به بخصوص تدبير شؤون بيتي وتربية أطفالي يسبقه دائما مراعاة طلباتها وتلبية أوامرها وإلا تحول يومي إلى نزاع يشتد بيني وبين زوجي فيزداد سوءا بتحريض منها ليصل إلى التعدي علي وضربي من طرفه»

الضحية(ف.ب) لم تكن تملك آليات الدفاع عن نفسها أمام زوجها بسب التهم الملفقة لها، وكانت تدرك أن المسألة هي مسألة التحكم والسيطرة التي تمارسها أم الزوج عليها. وبعد تكرار هذه الممارسات واحتقان العلاقة بينهما اتخذ الزوج مسكنا مستأجرا لهما وانفصلا عن العائلة الموسعة لكنها تضيف قائلة: «لم أهنأ قط حتى بعدما غادرت بيت حماتي، ظل زوجي يسمع كلام أمه ويصدق كل ما تقوله عني فتثور ثائرته ويعتدي علي، كنت أخافه وأرهبه جدا فلا أجرأ على الدفاع عن نفسي أمامه لأنه يزيد من عنفه ضدي ولم أشعر قط بالراحة والهدوء والسكينة لجانبه وأفزع لمجرد أي سوء تفاهم يحدث بيننا»

اعترف أنها لم تسلم من عنف زوجها وعائلته ضدها فتضيف: «حولوا حياتي إلى جحيم فالحماة من جهة وأخت زوجي من جهة وزوجي هو الآخر من جهة، قامت حماتي بالاعتداء علي وضربتني،

حينها خرجت من المنزل واتجهت إلى ببيت والدي، مكث به خمسة أشهرولم يجرأ زوجي حينها أن يعيدني للبيت وحتى بعد محاولات والدي لإتمام الصلح بيننا لم يتم إلا بعد مرضاة وقبول حماتي، وبعد عودتي إليه ظلت المشاكل تلاحقني واستمر العنف ضدي»

من بين أكثر مظاهر العنف الزوجي ضد(ف.ب) تقول «الاعتداءات التي شاهدتها على يدي زوجي لا تعد ولا تحصى كان زوجي يضربني من دون سبب حقيقي، أتبادل الحديث معه وإذا لم تعجبه وجهة نظري يقدم على سبي وشتمي ونعتي بألفاظ مهينة ومؤذية مثل: يا حمارة، يا غافلة ويصل به الأمر إلى الضرب القاسي والوحشي لدرجة أنه تسبب بكسر في أنفي أفقدني حاسة الشم لغاية الساعة»

بالإضافة إلى العنف الجسدي والمعنوي الذي كان يمارسه زوج الضحية ضدها تعترف لنا أن من مظاهر العنف ضدها كان التلاعب بحقوقها ومعاقباتها ثم إخضاعها له تقول في شهادتها عن ذلك :« كان يتزوج علي ويعدد في ذلك لأكثر من ست مرات، كنت أعاني معه الأمرين هجران وعنف من جهة وحرمان مادي وظلم من جهة أخرى كان يغيب لوقت طويل مدعيا السفر لأجل نشاطه التجاري وعند عودته يحضر زوجاته معه إلى بيتي ليغيظني ويحتقرني أمام أطفالي وأمامهن ،كان يتزوج ويتمتع بحياته ومن جهة أخرى لا يتحمل مسؤولية الإنفاق على بيته وقد حدث هذا ثلاث مرات متتاليات حيث شهدت أولا حضور سيدتين إلى بيتي بصفتهما زوجتيه وبشهادة زواج موثقة، وفي المرة الثالثة ظهر له ابن يطلب إثبات النسب بزواج عرفي من أم الطفل أما الزوجات الأخريات اكتشفت أمرهن صدفة فكان يتزوج ويطلق كما يحلو له»

حسب ما صرحت(ف.ب)أن مأساة العنف الزوجي ضدها لم تظهر فقط في سلوكيات وأفعال الاعتداء بل ظهرت في مواقف الخزي والعار التي شعرت بها الضحية مما أنتج لديها أذى جسدي ونفسي واقتصادي. كما تجلت في خبرات الحرمان والإحباط والألم المستمر الذي حدث في حقها كزوجة وكأم عنفت وأهينت وهي صامتة وساكنة. كما تبين أن الزوجة الضحية اعتقدت أن آمال الخلاص من زوجها منعدمة وأن فخ عش الزوجية عليها هي من تتحمل مسؤولية إنقاذه محبرة ومثقلة، فعند سؤالنا: «كيف كنت تتصرفين بعد ممارسة العنف ضدك؟» أجابت: «لم أكن أفعل شيئا أبكي أصرخ لحالي ثم أسكت لم أخرج خارجا أطفالي كانوا صغارا وكنت أجهل تماما ما العمل؟»

قدمنا هذه الشهادات الحية عن النساء الضحايا كمحاولة لفهم حالات العنف الزوجي المسلط عليهن باستباق أن التعتيم عن المشكلة والصمت بخصوصها والاحترام الذي نوليه إلى الحياة الشخصية للضحايا هو الآخر مظهر من مظاهر العنف. بخصوصها والاحترام الذي نوليه إلى الحياة الشخصية للضحايا هو الآخر مظهر من مظاهر العنف.

4.عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها على ضوء الفرضيات :

إن توجيه سؤال لامرأة عانت أو تعاني من العنف الزوجي بالشكل الاتي: هل ومتى وكم مرة ولماذا ضربك زوجك ؟. سؤال فيه الكثير من الإحراج وربما الاهانة والتجريح بنظر بعض النساء، أو الاستغراب و الاستنكار لما يكتنف هذه الحالة من الغموض والتكتم في كثير من الأحيان، وفي معظم البيئات تقريباً. وتبقى الشهادات المعروضة لضحايا العنف غير قادرة كليا على كشف المستور فالمعاناة شديدة وإن صرحت المعنفة بأن العنف حدث معها بالماضي وانتهى ومظاهره مستمرة وليست متوقفة وإن كانت تفسيراتنا له كافية من خلال التقصي والسرد والمشاركة بالاعترافات وآثاره المؤلمة واضحة وباقية حتى وان ساهمنا في الإلمام به من حيث انجاز البحوث والدراسات.

فمظاهر العنف الزوجي مرئية وليست متخفية حاضرة بالعقل الجمعي وليست غائبة مظاهر تجمع بين التقادم والتجدد وهو ما خلصنا إليه من خلال هذه الدراسة عند استنطاق الضحايا حول مظاهر العنف الزوجي المسلط عليهن إذ تحققت الفرضيتين الأولى والثانية معا وثبتت صحتهما في أن العنف الزوجي الممارس ضد المرأة يرجع فعلا إلى سيطرة مظاهر اجتماعية وثقافية تتجلى بالتقادم وأيضا إلى سيطرة مظاهر علاقات القوة الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة تاريخيا تتجلى بالتجدد ، وبالامكان أن نقر أن أول مظهر من مظاهر العنف في بيئتنا الاجتماعية هو القبول الاجتماعي بجميع مظاهر العنف ضد المرأة ثم يتحول إلى ركن أساسي في قوانين التعامل مع المرأة وهي قوانين عرفية وغير مكتوبة وعندما تجد مناخاً عاماً من القبول تتحول بدورها إلي أمر يصعب إزالته (السمالوطي، ب.ت).

يحدث هذا القبول الاجتماعي من خلال تفاعل مدخلين: المدخل المكتسب و المدخل الطبيعي، فالمدخل المكتسب يعتبر أن العنف الزوجي يقع على المرأة من خلال مواقفها وأدوارها المختلفة سواء كانت ابنة أو زوجة أو أختا، فهو يشمل: "الاعتداءات النفسية واللفظية والجسدية والجنسية، بالإضافة إلى أفعال السيطرة على المستوى الاقتصادي إنه لا ينتج عن فقدان السيطرة بل يشكل على العكس من ذلك وسيلة مختارة للسيطرة على الشخص الآخر وتأكيد السلطة عليه ويمكن أن يحدث في علاقة زوجية، وفي جميع مراحل الحياة."

(La politique en matière de violence conjugale, prévenir, dépister et contrer la violence conjugale,Québec, 1995, p. 23)

والمدخل الطبيعي يرجع حدوث العنف ضد الزوجة من خلال التركيبة العلائقية والحياة الغير العادلة للأنثى والبطولات الذكورية التي استبعدت المرأة من المشهد العام فقلما جرى ذكرها في التاريخ بالإضافة إلى الإطار التقليدي لصورة المرأة الأم والزوجة وكذا الفوارق البيولوجية والاجتماعية التي وضعت الأنثى في خانة الاتهام بسبب نوعها الاجتماعي واعتبرتها موضوعا يشكل ثقلا وعبئا على عائلتها وقبيلتها.

ومن المؤشرات المساعدة على فهم كيف ومتى يحدث العنف الزوجي متجليا في مختلف مظاهره وبمدخليه المكتسب والطبيعي هو مؤشر العادات والتقاليد التي تغذي بدورها بقية الممارسات المؤذية اتجاه المرأة وخاصة ما يتعلق بالرجل: كالتسلط والتحكم في الشريك ، الضرب عند الغضب، التحكم في قرارات الأسرة، الكره أو الغضب أو الحقد على الطرف الآخر الشك والحماية الزائدة والغيرة، المزاج الحاد والنقد أو تشويه السمعة.)الكعيبي.(2013, p. 266 ,واليكم من أهم النتائج المتوصل إليها:

1.4.المدخل المكتسب ومظاهر العنف الزوجي:

يكمن في حقيقة الاعتقادات والتصورات المساهمة في تكوين الصورة النمطية لكل من الرجل والمرأة في التراث الفكري فالعنف ضد المرأة هو نتيجة مباشرة لنظام السلطة الأبوية وهيمنة منظومة قيم الذكورة المتوارثة والمؤسسة لمفهوم "الجندر" التي تقدم تفسيرا قويا للعنف الأسري والاجتماع وسيطرة الرجال على النساء باسم التأديب المباح تارة والشغف المتاح تارة أخرى منذ القدم. ومنه تأخذ مظاهر التعنيف في التجلي في الأحياء التي تسكنها المرأة والأسواق التي ترتادها وفي وسائل النقل التي تستقلها وفي أماكن العمل والمدارس والمستشفيات والمؤسسات التي تنتمي إليها تحت أنظار المجتمع أو بعيدا عنه. كما يكشف هذا المدخل عن دوافع وأسباب استخدام الرجل للعنف كأداة لإثبات ذكورته وإقدامه على ممارسته لفرض سيطرته على المرأة سواء بوعي أو بإيمان مباشر منه بإعلاء قيم الذكورة أو من خلال إرسائها أو انعكاسها بشكل مشوه وبشع على أرض الواقع بفعل تراكمها وترسبها الغير المباشر في عقله اللاوعي منذ خلقته الأولى (الرشيد، 2012).

وينقلنا المدخل المكتسب لفهم مظاهر العنف ضد النساء عامة إلى ضرورة تحديد وضعية المرأة في مجتمعاتنا لنعرف مدى الظلم الواقع عليها اجتماعيا واقتصاديا عبر التاريخ، وإلى فهم القوالب الذهنية الجاهزة عن أهليتها في الخطاب الثقافي والإعلامي للمجتمع، فالحرمان من حق الحياة وقمع حرية التعبير والإجبار على الزواج وسلب الميراث والمنع من التعلم والإرغام بترك العمل أو أخذ الراتب والاستغلال المادي والجنسي إلا مظاهر من العنف ضدها. بالإضافة إلى ارتباط صورتها في الأعمال الأدبية والثقافية وفي الانتاجات الدرامية والفنية بالغواية والإثارة وإفساد الرجل أو شيوع صورة المرأة الضعيفة التي يجب دائماً إسباغ الحماية عليها(السمالوطي، ب.ت).

أما عن رصد مظاهر العنف الزوجي ضد المرأة خاصة فإن الطبيعة القصدية لقيام الحياة الزوجية وعلاقة الهيمنة التي يسعى الشريك إلى ترسيخها تتطور معها مفاهيم الطاعة والولاء ضمن ديناميكية علائقية فريدة من نوعها ا(القليبي، الورتاني، القلعي، و العش، 2022، صفحة 06)،

بالإضافة إلى تحجيم مكانة الزوجة اجتماعيا من كينونة لها حقوقها إلى منفعة مادية تستهلك وترمى وتقييد أدوارها المنوط بها داخل العلاقة الزوجية وبالنظرة الرجولية المقترنة بالصواب الدائم والحق المطلق للزوج نصل أيضا إلى فهم قضية التميز النوعي لصالح الرجل، فببدء عملية التنشئة

الاجتماعية تم إيجاد صيغ ازدواجية أو متناقضة بعملية التربية والتلقين للأفراد، يتعلمون تصرفات وسلوكيات للتعنيف يتكرر العمل بها داخل الأسر وأكثر المظاهر شيوعا نجد انعدام المساواة بين الذكر والأنثى وتنميط أسلوب حياة خاص لدى الجنسين والتفضيل على أساسه واتخاذ القرارات وتكوين الصداقات وممارسة كافة أوجه الحياة فكثيرا ما يسمح للذكر الطفل أكثر ما يسمح للأنثى الطفلة لخوض وأداء بعض النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يعاد إنتاجه في سياق الحياة الزوجية حيث لا يشجع المجتمع المرأة على تنمية مهارات اجتماعية لإدارة حياتها الزوجية ومن أهمها مهارات لمجابهة العنف الزوجي (القليبي، و آخرون، 2022، صفحة 18) وقد يحثها على الإبقاء عليه احتراما لخصوصية العلاقة الزوجية وقدسيتها.

2.4.المدخل الطبيعي ومظاهر العنف الزوجي :

يظهر قبول العنف كسلوك من اعتبار أن العدوانية صفة مكونة للرجل وضرورية له لإبقاء النوع البشري والحفاظ عليه ولفهم وظائف هذه التصرفات العدوانية لمواجهة حالات الخطر والتوتر تتقبل المرأة أيضا العدوان عليها كشكل من أشكال السلوك الذي يلحق الأذى بها دون أن تكون لها دوافع لتجنب خطر هذه الأذية فمن الطبيعي أن يوفر الذكر الحماية للأنثى خصوصا في إطار العلاقة الزوجية دون أن يقع التحكم في شكل التصرفات وتوجيهها.

وترى العديد من النساء المعنفات أن العنف نابع من الطبيعة النوعية لجنسهما حيث الذكر يتميز بالقوة البدنية والصلابة والأنثى تتميز بالضعف البدني والهشاشة وأن أي فعل يتسم بالعداء اتجاهها لا يبرر بغرض التدمير والهدم دائما بل يرمي أيضا إلى إظهار فورة المشاعر وسلطتها اتجاه ذات الأنثى والتودد لها. وما يغذي قبول العنف كسلوك يقترن بوظيفة الحماية للمرأة وبالانجذاب الشديد والإثارة العاطفية نحوها هو تقبل التصورات حول العلاقة البيولوجية، الاجتماعية، الثقافية، والتاريخية التي جمعت بين الرجل والمرأة إذ يميل الذكر لاستضعاف الأنثى وتميل هي للرضوخ إليه، فبينما تحب الأنثى وجوده في حياتها وتكره عنفه ضدها تسقط حقها في مقاضاته شوقا وهياما به وبينما يحب الرجل استكانة الأنثى ويمقت تعاليها عليه يزداد تمسكا وتيمما بها وهو المسار الذي يجعل التقبل يتخذ شكل طقوس خارجة عن السيطرة فتتحول إلى عنف مدمر وهو ما تم استخلاصه من عرض سيرة حالات النساء المعنفات اللواتي أقرن بأنهن أرغمن عن تحمل العنف بسبب تعلقهن بحياتهن الزوجية وحبهن لأزواجهن ورأفة بأطفالهن.

واستنادا على هذا المدخل يعتبر العنف الزوجي مظهرا لمظاهر العلاقات الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ والمتجددة في سياقات عديدة فكل علاقة زوجية قائمة قد يتجدد معها هيمنة الرجل على المرأة وتحتمل ممارسة التمييز النوعي اتجاه النساء والحيلولة ضد نهوضهن الكامل،

ومشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية ومساهمتهن في النشاط الاقتصادي والمسار التنموي للبلدان.

ومن منظور المدخل الطبيعي لتفسير تقبل العنف هو العلاقة التي ربطت الرجل بالمرأة عبر التاريخ فهي علاقة تبعية وخضوع شأنها في ذلك شأن طبيعة الحيوان الذكر بالأنثى كما في المجتمعات الحيوانية فمظاهر العنف الزوجي المسلط على المرأة يبرز معطيات جسدية، نفسية، اجتماعية وتاريخية تؤصل للموضوع، وتشخص بدقة على أن العنف يمارس عادة وبشكل أوسع من قبل شخص يملك بنية جسدية قوية ويتمتع بسلطة عليا تجاه شخص هو أدنى سلطة وأضعف قوة جسدية منه، ولا يكمن في العنف ذاته بل في الدوافع الحقيقية المرتبطة بهذا السلوك العدواني أي أن لدى كل إمرة تصور اجتماعي لمظاهر العنف ضدها، استقتها من تنشئتها الاجتماعية والتي تم ترسيخها في شبكة معاني أصبحت بمثابة معرفة ساذجة للمعنى العام لمفهوم العنف ومظاهره (ابن عبيد، 2016، صفحة 249).

كما أثبتت بعض الدراسات أن المرأة المعنفة تعتمد على مواردها الخاصة من العمل، والتواصل مع أشخاص داعمين لحماية الأطفال، أو بدعم من أفراد أسرتها لتتخفف من العنف المسلط عليها لكن ليس لإنهائه. فالحالات المعروضة أقرت جميعها أنها لجأت للدعم الأسري المادي والمعنوي بشكل مباشر أو غير مباشر وهناك من حصلت عليه، وجاء على لسان الحالات المعنفة في هذه الدراسة ما يثبت فرضية أن ممارسة العنف الزوجي الممارس ضدهن يرجع أيضا إلى سيطرة خيارات البقاء في العش الزوجيه وتحمل كل أنواع العنف باسم الحفاظ على العشرة الزوجية وإخفاء الآثار والأضرار الجسدية والنفسية وليس بسبب فرض عقوبات قضائية أو اجتماعية ضد مرتكبي العنف ضدها.

وهنا نجد مظاهر آخرا للعنف الزوجي وهو الخوف من المعاناة وقلة التمكين في حالة التشكي على مرتكب العنف أو مقاضاته إذ تفضل النساء المأساة خوفا من التشرد وتتحمل الأذى خوفا من الطلاق وهو ما اعترفت به الحالات المعروضة في الدراسة إذ تعتبر العيش في الرعب والصبر على الأذى أرحم من قرار الخروج إلى المجتمع. وأمام هذا الواقع تجد المرأة المعنفة نفسها واقعة بين أمرين من يواجه من؟ زوج عنيف أو مجتمع أعنف؟ وتتناقض لديها رغبتين: الرغبة في البقاء بالعلاقة الزوجية وهي تعلم أنه من المفروض أن يوفر البيت الأسري لها الأمن والسلامة والحاجة للوثوق بشريكها بصفة ثابتة ومستقرة، والرغبة في المغادرة وهي تعلم أن البعد عن الزوج المعنف لن يوفر لها الخلاص والحماية منه ولن يشفع لها في الحصول على الراحة والسلام .

وقد أشارت الحالات في الشهادات أنها لم تسلم من مطاردة أزواجهن لهن بعد ترك البيت الأسري وذلك بسبب التصعيد في سلسلة متكررة من أعمال العنف وهو بدوره مظهر آخر من الإيذاء والسيطرة والإرغام الذي يبدأ من جديد بحقها ويزيد من السيطرة عليها.

الخاتمة :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أثناء تناول عينة مصغرة من الحالات كيف تتفاعل عوامل الضعف المختلفة لتزيد من حدة العنف ضد المرأة، فبينما تواجه جميع النساء تحديات معينة في حياتهن إلا أن بعضهن يكن أكثر عرضة للعنف من غيرهن. وتوصلنا إلى أن العنف الزوجي يظهر غالبًا في بداية العلاقة الزوجية أو خلالها، ويستمر بشكل متكرر بسبب اختلال توازن القوى بين الشريكين والذي يعززه النظام الاجتماعي والأدوار المتفاوتة لكلهما.

وقد أظهرت الحالات الثلاث التي تم اختيارها وجود عوامل اجتماعية مشتركة كتعاطي الخمر والمخدرات و معاشرة النساء خارج إطار العلاقة الزوجية والتي تساهم في استمرار العنف، ولكنها أظهرت أيضًا اختلافات مرتبطة بخصائص كل حالة وظروفها الزمنية، كما تم مقارنة هذه النتائج بنتائج معظم الدراسات المسحية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ومختلف القراءات عن أسباب هذه الظاهرة ومن بينها العلاقة بالسوابق الأسرية والإدمان على الكحول وكذلك السمات المرتبطة بأدوار الجنس والأعراف الاجتماعية والثقافية والإشكالات النفسية وملامح التي تهم الشخصية والنفسية المرضية وكان تناول هذه الجوانب ضمن الإشكالية العامة للدراسة بهدف استكشافها للتعرف على المحددات المحتملة للعنف الزوجي .

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى غياب واضح للمؤسسات الداعمة والناشطة لمسارات الخروج من العنف المسلط من الشريك الحميم أو الطليق، فلم تقر أي من الحالات تقربها من أجهزة ومؤسسات لمناهضة العنف ضد المرأة وحمايتها أو مراكز الإنصات والتكفل وتقديم مختلف الخدمات والمساعدات لضحايا العنف الزوجي .بينما اتضح من نتائج الدراسة إلى بروز التنشئة الاجتماعية كمصدر مولد للعنف بترسيخ فكرة سيادة وتفوق الجنس الذكوري على الأنثوي بقوة من خلال رصد مظاهر العنف الزوجي ضد المرأة في المجتمع الجزائري ، وتأثير القوالب النمطية الجنادرية على العنف الذي يتعرضن له.

وآخر ما أمكن التوصل إليه من خلال نتائج الدراسة الميدانية لمظاهر العنف الزوجي أنه عنف قائم على أساس التمييز حسب الجنس فهو عنف يخص الرجال، مسلط على المرأة بإصدار حكم قيمي ويطالها بصفة غير متناسبة عادة تكون فيه المرأة الزوجة هي الضحية والزوج هو مرتكب العنف.

قائمة المصادر والمراجع:

ابراهيم محمد الكعبي. (2013). العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري. *مجلة جامعة دمشق، 29*، 247-297. تم الاسترداد من https://www.damascusuniverity.edu.sy/mag/human/images/stories/3-2013/a/247-297.pdf

ابن عبيد, ع .(2016) .مصادر العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة حسب التصورات الاجتماعية لعينة من الفتيات الجامعيات دراسة ميدانية .*مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي* Récupéré sur .262-247 ,*6* , https://search.emarefa.net/detail/BIM-817632

أحمد, ف. أ .(1999) .مقياس العنف الأسري .*مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية* .303-269 ,*6* , Récupéré sur ttp://search.mandumah.com/Record/115606

اقبال الامير السمالوطي. (ب.ت). العنف الاسري وتحديات المستقبل. *مقال منشور الكترونيا تم أرشفته شخصيا 2008/02/02.*

القليبي, م., الورتاني, ح., القلعي, ا& .,العش, ل .(2022) .*دراسة حول محددات العنف الزوجي*.تونس: المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة.

المتحدة, ا .(1979) .اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .*جامعة مينسوتا: المكتبة العربية لحقوق الانسان* . Récupéré sur http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cedaw.html

المؤلفين, م. م .(1993) .*المجتمع والعنف*) .ا. ا. زحلاوي (.Trad ,بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بنات, س. م .(2008) .العنف ضد المرأة،أسبابه،آثاره وكيفية علاجه .عمان- الاردن : المعتز للنشر والتوزيع.

بوعلاق, ك) .ب.ت .(العنف الاسري وأثره على الاسرة و المجتمع في الجزائر-دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي- بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر .*جريدة الجزائر(رسالة دكتوراة منشورة)* Récupéré sur . http://www.algeriatimes.net/algerianews2452.html

حجيبي, ح .(2014) .الحماية القانونية للمرأة في الجزائر (مذكرة ماجستير) .الجزائر, كلية الحقوق جامعة الجزائر.

عبد الله الرشيد. (2012). *العنف الأسري في السعودية،مأزق الذكورة والثرات القوة والتملك*. تم الاسترداد من https://saraibda3.ahlamontada.net/t9564-topic

عمران, ك ,2003) .مارس .(تأثير العنف المدرسي على شخصية التلاميذ .*العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة أعمال الملتقى الدولي الأول جامعة محمد خيضر بسكرة* .

كرادشة, م .(2009) .*العنف الأسري سيكولوجيه الرجل العنيف والمرأة المعنفة*. عمان -الاردن: عالم الكتب للنشر.

محمود, م. ح .(2007) .*العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة*. مصر: دار النهضة العربية.

La politique en matière de violence conjugale, prévenir, dépister et contrer la violence conjugale,Québec. (1995). Récupéré sur https://publications.msss.gouv.qc.ca/msss/fichiers/2000/00-807/95-842.pdf

UNITED NATED. (1993). Declaration on the Elimination of Violence against women. Récupéré sur https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.21_declaration%2520elimination%2520vaw.pdf&ved=2ahUKEwirnZXc9oCNAxUtAtsEHYUoO5YQFnoECBkQAQ&usg=AOvVaw0jFDwMSDooZf7OfRI

المراجع المترجمة باللغة الانجليزية

Ibrahim Muhammad Al-Kaabi. (2013).Social Factors of Domestic Violence in Qatari Society. *DamascusUniversity Journal*, 29(3 & 4), pp. 247-297.

Retrievedfromhttps://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/3-2013/a/247-297.pdf

Iqbal Al-Amir Al-Samalouti.(n.d).Domestic Violence and Future Challenges.

United Nations.(1979).*Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination againstWomen*. University of Minnesota: ArabHumanRightsLibrary.Retrievedfromhttp://hrlibrary.umn.edu/arabic/cedaw.html.

HeddaHejimi.(2014). The Legal Protection of Women in Algeria]. (Master'sthesis, Faculty of Law,University of Algiers, Algeria).

Suhaila Mahmoud Banat.(2008).Violence Against Women, Its Causes, Effects, and How to Treat It. Amman, Jordan: Al-Mu'taz for Publishing and Distribution.

Abd al-Rahim Ibn Ubaid.(2016).Sources of Marital Violence Practiced Against MarriedWomenAccording to the Social Perceptions of a Sample of University Girls: A Field Study. *Journal of Human Sciences of Oum El BouaghiUniversity*, Volume 2016(06), pp. 247-262. Retrievedfromhttps://search.emarefa.net/detail/BIM-817632

Abdullah Al-Rasheed.(2012).Domestic Violence in SaudiArabia, the Dilemma of Masculinity, the Heritage of Power and Possession. Retrievedfromhttps://saraibda3.ahlamontada.net/t9564-topic

Fatima Amin Ahmad.(1999).The Domestic Violence Scale.*Journal of Studies in Social Work and Human Sciences*, Volume 06, pp.269-303.Retrieved fromhttps://www.google.com/search?q=http://search.mandumah.com/Record/115606

Kamel Omran.(2003, March).The Impact of School Violence on Students' Personalities.Violence and Society: Multiple EpistemologicalApproaches -Proceedings of the First International Conference. Mohamed KhiderUniversity of Biskra.

Kamal Boualaq. (n.d.).Domestic Violence and its Impact on the Family and Society in Algeria - A Field Study at the ForensicMedicineDepartment - at Muslim al-TayyibHospital in Mu'askar, AlgeriaNewspaper (Published Doctoral Dissertation)]. Retrievedfromhttp://www.algeriatimes.net/algerianews2452.html

A Group of Authors. (1993).Society and Violence (Translated by Father Elias Zahlaoui). Beirut: Al-Mu'assasa al-Jami'iyyalil-Dirasatwal-Nashrwal-Tawzi'.

Muhammad Hijazi Mahmoud. (2007).Sexual Violence Against Women in Times of ArmedConflict. Egypt: Dar al-Nahda al-'Arabiyya.

Mustafa Al-Qulaybi, Hayat Al-Wartani, Ishraq Al-Qal'i, & Lina Al-'Ash.(2022). A Study on the Determinants of Marital Violence. Tunisia: The National Observatory for Combating Violence Against Women.

Munir Karadisha. (2009).Domestic Violence: The Psychology of the Violent Man and the AbusedWoman. Amman, Jordan: Alam al-KutubLilnashr.

Policy on conjugal violence, preventing, detecting and countering conjugal violence, 1995, Québec,Retrievedfromhttps://publications.msss.gouv.qc.ca/msss/fichiers/2000/00-807/95-842.pdf